

كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

بدر عبدالله المنيع

نائب المندوب الدائم

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الثانية والسبعون

البند (66 أ ، ب): الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الجمعة، 20 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يطيب لوفد بلادي المشاركة في مناقشة بند "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" ولقد أطلعنا ببالغ الاهتمام على ما تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 1 أغسطس 2017 والمعنون بـ "أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، والذي ركز فيه على التدابير السياسية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الإفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتنفيذ الالتزامات المعلنة إزاء دول القارة، مسلطاً الضوء على التقدم المحرز والآثار والتحديات التي تواجه القارة الإفريقية وما شمله من استعراض للتقدم الواضح في تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وضرورة الاستمرار ومواصلة إقامة الشراكات لمعالجة المسائل المتعلقة بالأمن الوطني للدول.

السيد الرئيس،،،

شهدت القارة الأفريقية منذ عامين انطلاق أجندتين تاريخيتين أحدهما قارية وعالمية تتمثل بخطة التنمية المستدامة 2030، والأخرى أفريقية وهي خطة عام 2063 للاتحاد الإفريقي، واللتان

تشكلان رؤى تنموية واستراتيجية طويلة الامد نأمل لتحقيق أهدافها للنهوض في القارة الافريقية، حيث اعتمدت الخطة العشرية الأولى لتنفيذها في شهر يونيو من عام 2015، وستتوالى استراتيجيتها على مدى الخمسين عاماً القادمين. فتناغم الأجندين وترابطهما يشكل مساراً موحداً نحو تحقيق أهداف القارة الأفريقية. وهذا ما عكسه تقرير الأمين العام وسلط الضوء عليه.

وبسياق متصل لأبرز ما تضمنه تقرير الأمين العام من تحديات ماثلة تعيشها القارة الافريقية أهمها نقص الدعم المالي، وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود، وتهريب الموارد الطبيعية، نود الاعراب عن بالغ القلق نتيجة الأوضاع الاقتصادية غير المواتية التي شكلت تحدياً يعرقل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل الشراكة من أجل تنمية افريقيا، الأمر الذي يهدد بتقويض التقدم المحرز في سياق تنفيذ الأهداف الانمائية على الرغم من المكاسب التي تحققت، ولا يفوتنا أن نسلط الضوء على أهمية الاخذ بالتوصيات التي تمخضت عنها تقارير الأمين العام، وخاصة المتعلقة بمجال الحكم الرشيد، وسيادة القانون،

وتمكنين وحماية حقوق المرأة الافريقية من أجل دعم جهود بناء السلام وتحقيق هدف "جعل أفريقيا خالية من النزاعات".

السيد الرئيس،،،

تعتر دولة الكويت بعلاقاتها التاريخية مع دول القارة الافريقية وتتمتع بعضوية الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، كما استضافنا في عام 2013 القمة العربية الافريقية الثالثة، والتي كانت تحت شعار "شركاء في التنمية والاستثمار"، تم خلالها الإعلان عن مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، بتقديم قروض ميسرة للدول الافريقية غير العربية على مدى خمس سنوات عبر الصندوق الكويتي للتنمية، كما أعلنت دولة الكويت خلال القمة عن استثمار مبلغ مليار دولار امريكي عبر الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، والصندوق الصيني للتنمية الافريقية وذلك للاستثمار في البنى التحتية في قارة افريقيا.

السيد الرئيس،،،

لقد فاقت قيمة قروض الصندوق الكويتي للتنمية إلى تاريخ اليوم العشرون مليار دولار أمريكي موزعة على عدد 106 دولة حول العالم، لدول قارة أفريقيا فقط نصيب ثمانية عشر بالمئة منها. وتجدر الإشارة هنا لمبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رعاه الله، المتمثلة بتخصيص دولة الكويت جائزة مالية سنوية بمبلغ مليون دولار بإسم الدكتور عبدالرحمن السميّط رحمه الله، وتكون بإشراف مؤسسة الكويت للتقدم العملي.

وامتداداً لنهج التعاون المبني على التنسيق وروح المبادرة تستضيف دولة الكويت مؤتمر المانحين لدعم التعليم في الصومال بالمستقبل القريب إيماناً منها بأهمية رفع المستوى التعليمي ومكافحة ارتفاع نسب الأمية، لتؤتي ثمارها نحو مستقبل يجدد طموح الشعب الصومالي، وتوفر فرص تعليم تتواكب مع تطورات العصر الحديث.

السيد الرئيس،،،

في الختام أود أن أذكر بأن القارة الافريقية وبحكم الروابط التاريخية والتراث الطويل والمصالح والمصير المشترك، فإنه يتطلب من المجتمع الدولي وجميع المنظمات الحكومية وغير

الحكومية، والقطاع الخاص التحرك وبشكل جاد ومستمر لدعم
متطلبات وطموحات شعوب القارة الافريقية في تحقيق التنمية
والنهوض باقتصاداتها.

وشكراً السيد الرئيس،،،